

Distr.: General
19 March 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثالثة والستون

١١-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٣ (أ) '٢' من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
"المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها
في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات: موضوع الاستعراض

التحديات والفرص المتصلة بالبيانات: الممارسات الجيدة

موجز مقدم من الرئيس

١ - في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٩، عقدت لجنة وضع المرأة جلسة تحاور للخبراء بشأن موضوع "التحديات والفرص المتصلة بالبيانات: الممارسات الجيدة". وترأس الاجتماع نائب رئيس اللجنة، السيد محمد صاحب مرزوق (العراق). وشارك في جلسة التحاور كل من: السيدة كلاوديا ويلز، مديرة قسم استخدام البيانات في منظمة مبادرات إنمائية؛ والسيد ديفيس أديينو، المدير الإقليمي لأفريقيا في الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة؛ والسيدة منال سويدان، رئيسة قسم إحصاءات النوع الاجتماعي في دائرة الإحصاءات العامة في الأردن؛ والسيدة أرسوليا بارتا، كبيرة المستشارين في التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة؛ والسيدة تاياو بو فومونا مساعدة كبير الموظفين التنفيذيين بمكتب الإحصاءات في ساموا. وتولت السيدة جينيت أزكونا، أخصائية البحوث والبيانات في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، دور المحاورة. وأسهم في المناقشة ممثلو تسع دول أعضاء وتسع منظمات غير حكومية.



٢ - وقَّيم المشاركون في جلسة تحاور الخبراء التقدم المحرز والتحديات في مجال جمع الإحصاءات الجنسية والإبلاغ عنها وتحليلها ونشرها في سياق تنفيذ منهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ ودرسوا الأولويات لسد الثغرات في البيانات؛ وحددوا الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من أجل تلبية الاحتياجات من البيانات الجنسية لرصد أهداف التنمية المستدامة للنساء والفتيات وعدم ترك أي أحد خلف الركب.

الاستثمار في الإحصاءات الجنسية

٣ - أبرز المتكلمون أهمية الاستثمار في القدرات الإحصائية الوطنية لرصد المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى النقص المزمن في الاستثمار في الإحصاءات الجنسية، يلزم البحث عن حلول في سياق بناء القدرات الإحصائية الأوسع نطاقاً وإدماجها في برامج الدعم. ودعا المتكلمون إلى توفير الدعم التقني والمالي لزيادة التغطية والجودة والتواتر في جمع البيانات.

٤ - ودعا المشاركون أعلى المستويات السياسية إلى الالتزام بعمليات تنفيذ قائمة على الأدلة ومفتوحة وشاملة وشفافة ومراعية للاعتبارات الجنسية. ولا بد أن تتسم النظم الإحصائية بالاستقلال وتتمتع بما يكفي من السرعة للتكيف مع التغيرات في ميدان البيانات.

٥ - وأكد المشاركون الدور الحاسم الذي يؤديه تصنيف البيانات في التمكين من استهداف الاحتياجات الخاصة لفئات السكان الأكثر ضعفاً. وفي سياق تزايد أوجه عدم المساواة، فإن التصنيف حسب نوع الجنس والعمر وحده لا يكفي لرصد النتائج بالنسبة للنساء والفتيات. وهناك عوامل أخرى يمكن أن تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة على نوع الجنس، مثل الدخل ومرتبة المولود وحجم الأسرة والموقع والظروف الإنسانية والميل الجنسي والهوية الجنسية. ويمكن للتصنيف حسب أبعاد متعددة أن يبرز أوجه عدم المساواة بين مجموعات النساء ومجموعات الرجال، وهو ضروري لرصد التقدم المحرز في الالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب. ويجب ألا تؤدي عمليات جمع البيانات إلى إيجاد أو تعزيز التمييز أو التحيز أو القوالب النمطية ضد أي فئة سكانية.

٦ - وأعرب المشاركون عن القلق إزاء عدم وجود بيانات عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد العالمي، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، لأن عدم وجود مثل هذه البيانات يمكن أن يسهم في استمرار تهميشهم والتمييز ضدهم. وجمع البيانات القابلة للمقارنة بين البلدان أمر ضروري لوضع السياسات والميزنة على أساس الأدلة ويمكن أن يسهم بشكل مباشر في الحد من العوائق التي تواجهها النساء والفتيات ذوات الإعاقة في تحقيق المشاركة الكاملة في جميع جوانب الحياة في المجتمع.

نهج قائم على حقوق الإنسان ومراعٍ للمنظور الجنساني في إنتاج البيانات واستخدامها

٧ - أشار المشاركون إلى أن العمليات الإحصائية ينبغي أن تسترشد بنهج قائم على الحقوق من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة والرصد الفعال لأهدافها. وينبغي أيضاً أن تكون مراعية للمنظور الجنساني. ولفت المتكلمون الانتباه إلى إنشاء وحدات للإحصاءات الجنسية في المكاتب الإحصائية الوطنية من أجل تعزيز تنسيق إنتاج الإحصاءات الجنسية وتحليلها واستخدامها في النظم الإحصائية الوطنية. وفي بعض الحالات، تعمل هذه الوحدات مباشرة مع الوزارات المختصة على إعداد الأدوات التي

تساعد في تسجيل التجارب التي تمر بها النساء والفتيات، مثل العنف الجنساني. وينبغي أن يشمل جمع البيانات أيضاً حرية المشاركة النشطة من جانب الجهات صاحبة المصلحة المعنية، مثل منظمات المجتمع المدني وجماعات المجتمع المحلي والشركاء في التنمية، مع المساواة في تمثيل النساء والرجال.

إدماج البيانات الرسمية مع البيانات المتاحة من المصادر الأخرى

٨ - سلط المشاركون الضوء على أهمية جني أكبر قدر من المعلومات عن طريق إدماج البيانات من مصادر متعددة من أجل وضع سياسات مستنيرة تراعي المنظور الجنساني. ونظراً للقيود المفروضة على استقصاءات الأسر المعيشية، تم التأكيد على أهمية وجود نظام شامل للتسجيل المدني لتوليد الإحصاءات الجنسانية على نحو مستدام. ودعا المشاركون إلى اتخاذ مبادرات لاستكمال جمع البيانات الإدارية المتعلقة بالصحة والتعليم وغير ذلك من القطاعات الحيوية بمصادر أخرى للبيانات للمساعدة في تخطيط وتقديم ومراقبة توفير الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية.

٩ - وهناك حاجة إلى دعم وضع الاستراتيجيات الإحصائية وإعداد أدوات جمع البيانات المحدد الأهداف التي تستوعب بشكل كاف واقع الفئات المحرومة، بما في ذلك الفئات الخفية أو التي يصعب الوصول إليها، مع التقيد بالمعايير الأخلاقية. وتم الترحيب بالدعم الذي تقدمه كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وكذلك التعاون مع المجتمع المدني، في إنتاج البيانات بمزيد من التفصيل وإدماجها في التعدادات ومصادر البيانات الرسمية الأخرى، وتم الترحيب كذلك بالمبادرات الرامية إلى توليد بيانات جديدة عن المرأة في صنع القرار في القطاع الخاص.

١٠ - وينبغي بذل الجهود لزيادة المعرفة الإحصائية وتحسين فهم عمليات جمع البيانات. ودعا المتكلمون إلى التعاون والتشاور في جميع مراحل الأنشطة الإحصائية، بدءاً من التخطيط ووصولاً إلى نشر البيانات واستخدامها. وينبغي تمكين النساء، بمن فيهن الشابات، من المشاركة الكاملة في إنتاج الإحصاءات، كمستخدمات للبيانات ومنتجات لها، وكذلك كداعيات إلى زيادة البيانات الجنسانية وتحسينها.

١١ - وقُدمت أمثلة على إشراك دعاة المساواة بين الجنسين، ومنظمات حقوق المرأة، ومجموعات المجتمع المدني الأخرى في عمليات صنع القرار بشأن أنواع البيانات التي يتم جمعها، ومتى وكيف يتم ذلك، وما هي المؤشرات التي تحظى بالأولوية. واعتبرت هذه الخطوات أساسية لكفالة أن تلبي البيانات المجموعة احتياجات مختلف أصحاب المصلحة. وينبغي استخدام البيانات الناتجة في وضع السياسات والبرامج التي تستجيب لواقع جميع الفئات السكانية.

١٢ - وأعرب المشاركون عن القلق إزاء استمرار محدودية توافر الأدلة والبيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف العائلي وعنف العشير. وأعرب عن القلق أيضاً إزاء العنف ضد الفتيات والشابات، وأشار إلى أهمية الاستماع إلى وجهات نظرهن وآرائهن وخبرائهن وتسجيلها، والاعتراف بدورهن في توجيه عملية وضع السياسات.

١٣ - ودعا المتكلمون إلى توفير التعليم في مجال التكنولوجيا الإحصائية إلى جانب العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات للنساء والفتيات. وينبغي أن تتاح للفتيات فرصة تلقي التعليم باستخدام التكنولوجيا وأن يتم تزويدهن بالأدوات في مجال الإحصاء حتى يتمكن من المشاركة الكاملة في إنتاج البيانات والإحصاءات.

ربط البيانات بالسياسات وكفالة ترجمتها إلى إجراءات

١٤ - شدد المتكلمون على ضرورة تعزيز الشراكات بين مستخدمي البيانات ومنتجيها. ولا يشارك منتجو البيانات في كثير من الأحيان بنشاط في المناقشات المتعلقة بالسياسات للوقوف على المواضيع التي تغيب فيها الأدلة لصنع السياسات، وغالبا ما يخفق واضعو السياسات في تحديد البيانات اللازمة للرصد. وأظهر تعزيز الحوار بين المستخدم والمنتج أن من الممكن إنشاء روابط بين البيانات من أجل وضع سياسات أكثر استنارة. ودعا المتكلمون إلى زيادة القدرة على نشر البيانات واستخدامها.
